محافظ عدن يزور الموسيقار بن غودل

عدن/خاص: قام وزير الدولة - محافظ العاصمة المؤقتة عدن أحمد حامد لملس، صباح أمس، بزيارة خاصة إلى منزل الموسيقار أحمد صالح بن غودل مدير عام مكتب الثقافة بـعدن، للاطمئنان على صحته بعد تعرضه لوعكة صحية مؤخراً أزمته الفراش لعدة أيام. وخلال اللقاء قدم الموسيقار بن غودل شكره وتقديره وامتنانه الكبير للمحافظ على اهتمامه ورعايته الكاملة التي قدمها له أثناء مرضه، وتكفله بكامل تكاليف علاجه. وكان وزير الدولة محافظ عدن قد وجه في وقت سابق بالتكفل بتكاليف علاج الموسيقار بن غودل على نفقة الدولة، ونقله إلى الخارج في حال تطلبت حالته الصحية ذلك.

جمعية البنوك: الواجب يقتضي الوقوف خلف البنك المركزي لأنه صمام أمان

عدن / سبأ: أكدت جمعية البنوك اليمنية في عدن، ان الواجب الوطني والاخلاقي يقتضي الوقوف صفا واحدا خلف البنك المركزي اليمني وقبائده لأنه صمام أمان لعملية استقرار أسعار الصرف وضمان تدفق السلع والمواد الأساسية والخدمات وبما يخفف من معاناة المواطنين من الغلاء وضيق المعيشة. وأشار بيان للجمعية الى الجهود التي بذلت لخلق نوع من الاستقرار في أسعار الصرف خلال شهر أغسطس الماضي ومن

عدن / سبأ: أكدت جمعية البنوك اليمنية في عدن، ان الواجب الوطني والاخلاقي يقتضي الوقوف صفا واحدا خلف البنك المركزي اليمني وقبائده لأنه صمام أمان لعملية استقرار أسعار الصرف وضمان تدفق السلع والمواد الأساسية والخدمات وبما يخفف من معاناة المواطنين من الغلاء وضيق المعيشة. وأشار بيان للجمعية الى الجهود التي بذلت لخلق نوع من الاستقرار في أسعار الصرف خلال شهر أغسطس الماضي ومن

صناعة وتجارة المعلا تضبط مواد غذائية منتهية الصلاحية

عدن/خاص: نفذ مكتب الصناعة والتجارة في مديرية المعلا بالعاصمة المؤقتة عدن حملة ميدانية استهدفت عدداً من القبالات بالمديرية. وخلال النزول تم ضبط مواد غذائية ومشروبات منتهية الصلاحية في إحدى القبالات.

وأكد أحمد القطبي مدير مكتب الصناعة والتجارة في مديرية المعلا بالعاصمة المؤقتة عدن حملة ميدانية استهدفت عدداً من القبالات بالمديرية. وخلال النزول تم ضبط مواد غذائية ومشروبات منتهية الصلاحية في إحدى القبالات.

وأكد أحمد القطبي مدير مكتب الصناعة والتجارة في مديرية المعلا بالعاصمة المؤقتة عدن حملة ميدانية استهدفت عدداً من القبالات بالمديرية. وخلال النزول تم ضبط مواد غذائية ومشروبات منتهية الصلاحية في إحدى القبالات.

يوميات

رسالة مهاجر إلى النجاشي (إسماعيل عمر جيلة)

يكتبها / عبدالرحمن الجعفري

أنا المهاجر الذي فتحت له بابك يا سيدي الرئيس، والرياح كانت عاتية، أقفلت كل الأبواب، لم تقفل بوجهنا أبوابك الثمانية. فكيف لرياح الأفواه أن تقفل باب حصن الكرم اليوم؟ أناشذك اليوم أم أشكرك يا نجاشي؟! فكل ما سأقول لك سيثمر ناشدتك أو شكرتك... فالأرض الخصبة تنبت حتى في جدرانها العشب، فما بالك بالبحر على ترابها الخصب. وحده يا سيدي من أنقذت فضيلة الكرم في الزمن القحط، انتشلته من المزاخية والازدواجية ومن برائن السياسة.. رسمت للكرم طريقاً واحداً لم يشهه أحد سواك، ومعنى فريداً يتجسد في ذاكرتي من قبل وذاكرة كل مهاجر يمني قصد أرضك يوم أثبتت لنا أفعالك معناه الخالد والناذر. الكرم يشبه الحب، وليس بين الكرم والحب حتى ذلك الخط الذي أشار له النجاشي ما بين دينه وبين محمد أمام أصحاب رسول الله. مازالت جراح كل يمني مفتوحة تنزف، ووحده الطبيب الذي يجده الملموس مازلت لأن تقطبه بكرم وحب. حاشاك يا سيدي الطبيب، حاشاك أن تقبل هدية الكتاب نجاشي العصر ولم نحصل على مقابلتك. فمقابلتك كانت تعطيني دفعا في كتابة الجزء الثاني، تصدر أسرك للجهات المعنية بتسهيل الصعاب والتعاون.. وأنت بلسم لجرأحنا.. إنك يا سيدي أكرمت الكرام فملكتهم.. إن الذي فعلته مع اليمينين لا يتوقف أن يكتب عنك كتاب فقط، لا بد أن يجسد باكثر من كتب، فيلم وثائقي، مسلسلات، نصب.. يجسد بذاكرة، ويجسد بالتاريخ.

جامعة عدن تكرم طالبة إيمان رياض لفوزها في المهرجان الدولي للإنتاج الإعلامي

الإعلام، الطالبة إيمان رياض تقديراً لإنجازها المتميز في مشروع التخرج بعنوان "صحيفة الشفاء" كصحيفة إلكترونية، والذي حصد المركز الثالث في فئة الصحافة المطبوعة ضمن المهرجان الدولي الأول للإنتاج الإعلامي بكلية الإعلام - جامعة 6 أكتوبر بجمهورية مصر العربية لعام 2025م.

وأكد رئيس الجامعة في كلمة من جانبه عبر عميد كلية الإعلام الأستاذ الدكتور وهيب مهدي عزيمان عن اعتزازه وفخره بهذا الإنجاز، معتبراً إياه ثمرة لجهود الطالبة وإصرارها على التميز، ودليلاً على المستوى الأكاديمي والمهني الذي وصلت إليه الكلية، مؤكداً استمرار الكلية في دعم مشاريع الطلاب المبتكرة وتشجيعهم على المنافسة والمحافل الإقليمية والدولية.

وفي كلمة مؤثرة لها عبرت الطالبة المكرمة إيمان رياض عن شكرها وتقديرها لقيادة الجامعة وعمادة الكلية على هذا التكريم، مؤكدة أن ما حققته هو نتاج دعم أساتذتها وزميلاتها، وأنها تهدي هذا الإنجاز لآسرتها ولجامعتها، منتقلة إلى مواصلة مسيرة العطاء الإعلامي بروح المسؤولية والإبداع.

اللواء باهارون يتفقد سير العمل في لجنة العقائب المتهللة بخور مكسر

عدن / سبأ: تفقد القائم بأعمال رئيس مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني، اللواء الركن الدكتور محمد باهارون، أمس، سير العمل في لجنة العقائب المتهللة بالبخور المكسر في ديوان المجلس المحلي بمديرية خور مكسر بالعاصمة المؤقتة عدن. واطلع اللواء باهارون على مستوى تقديم الخدمات للمواطنين، لاسيما الحالات الإنسانية والطارئة.. مشيداً بالجهود المبذولة في تسهيل حصول المواطنين على الوثائق الكاثودية دون عناء التنقل إلى المكاتب الرسمية، في إطار سياسة المصلحة الهادفة إلى تعزيز مبدأ «الخدمة إلى المواطن».

وشدد القائم بأعمال رئيس المصلحة، على ضرورة الحفاظ على نزاهة العمل وضمان وصول الخدمات للمستحقين بكل شفافية، وعلى التعامل الحازم مع أي محاولات ابتزاز مختلف المناطق.

وماذا عن هذيان محلي التواهي؟!

عابر سبيل

د. أحمد سنان

كنت قد ذكرت من قبل أنه قد تم استقطاع جزء مهم على جانبي السائلا النازلة من الصحاريج إلى البحر، ربما خلال فترات متفاوتة، حتى ضاقت وأصبحت تفيض باتجاه الأحياء السكنية. وإذا كنا لم نعلم مدى تلك الاستقطاعات خلال الفترات السابقة، أو لم نعرف بالضبط القياسات الحقيقية للسائلا، أو أننا لم نصل بعد إلى المراجع التي تدلنا عليها، إلا أننا في مطلع التسعينيات من القرن العشرين قد كنا شهوداً على عمليات البناء المحموم على مجاري السيول تلك، وما زلنا نتذكر القصة وأبطالها جيداً وموقف الرأي العام منها. تلك الواقعة افتقرت للمسؤولية حيال ما يمكن أن تسفر عنه. وقد تبين الأمر بأمطار 1993 بجلاء لا يعوزه الإيضاح.

الطامة الكبرى أن الجهات المعنية لم تستفد من تجارب تحول الأمطار إلى كوارث محققة، فكل قنوات التصريف في المدن والأحياء مثلاً كانت خارج الجاهزية. ومع أن الإرصاء الجوية وبيانات وتوقعات الطقس كانت تشير بوضوح إلى فترات هطول الأمطار، وأحياناً تتوقع بصورة أقرب للواقع منسوبها وإمكانية تدفق السيول، إلا أن الجهات المعنية لم تفعل مبكراً إجراءات الطوارئ قبل حلول موسم المطر، مثلها في ذلك مثل بقية حالات الطوارئ الأخرى، كلها لا تبدأ عملها إلا بعد حلول الكارثة.

من المتعارف عليه أن هيئات الطوارئ وفرق إدارات الأمانة هي هيئات عاملة وجاهزة للتعامل مع كل المتغيرات، ليس فقط في حالات الأزمات السياسية والاجتماعية، بل وفي حالات الطوارئ الطبيعية. وبعض الدول لديها وزارات تسمى وزارة الطوارئ تتحرك باستمرار، وتراقب وتحلل وتتخذ الإجراءات الوقائية الضرورية في وقت مبكر لمنع الأضرار أو للحد منها.

تسارع الجهات ذات العلاقة عادة إلى خلق المبررات التي أدت إلى تلك النتائج، بدلا من تحليلها والعمل على عدم تكرارها. لكن الكارثة تتكرر بنفس الكيفية، وتدور حلقة من المبررات بنفس الكيفية أيضاً. هذا يحدث في كل مجال.. من إدارة الشأن السياسي إلى الرياضة والموارد البشرية والبيئية والطاقة... إلخ.

كل جهة تخلق لها غرماً يكون سبباً لإخفاقها، في حالتنا هذه يكون البناء العشوائي هو السبب الرئيسي والمواطن هو المذنب دائماً، فهو الذي ينتهك القانون. إذن، المواطن هو أساس كل بلية ووزية. لكن لماذا لم تتسارع هذه الجهات: لماذا يسلك المواطن (العامل، الموظف، العاطل، الفقير، العليل) هذا السلوك غير القانوني؟ ولماذا لم تبحث عن إجابة منطقية؟ في البدء، أخذت الدولة على عاتقها وحدها مهمة التصدي للمشكلة السكنية، ومنعت الناس من البناء تحت مختلف المبررات. وظلت المشكلة تتفاقم يوماً بعد يوم حتى تحولت إلى معضلة لم تستطع الدولة فعل شيء حيالها، وكل ما استطاعت إنجازه من وحدات سكنية لم تبلغ 10% من الاحتياج السنوي الفعلي، وحتى ذلك لم يتم توزيعه لتقليص حجم المشكلة بل وزع وفقاً للأهواء والمحسوبية والمناطقية في أكثر الحالات، على الرغم من الادعاءات بعدالة الكمبيوتر.

طول الانتظار في قوائم السكن أحبطت الناس فاتجهوا بمبادرة شخصية كل لحل مشكلته وتخفيف العبء على الدولة. لكن ذلك لم يلق استحسان وزارة الإسكان ودائرة المهندس البلدي اللتين أصرتا على موقفهما من القضية رغم عجزهما البين.

قدمت مقترحات لدائرة المهندس البلدي بضرورة التخلي عن فرض الرسوم المبالغ فيها، والاستجابة لمتطلبات المشكلة بتسهيل الإسكان الشعبي وتشجيع المواطنين على ذلك من خلال تقديم حوافز ملموسة، مثل: تخليط المناطق التي هي عرضة بالفعل قبل غيرها لانتشار البناء العشوائي، أي المناطق المحيطة بالأحياء القائمة كالجبال مثلا في كريتير والمعلا والتواهي والبريقة. إلى جانب منح التراخيص والمخططات التفصيلية الملزمة برسوم رمزية. كانت هذه المناطق حينها شبه خالية من البناء العشوائي، وكان بالإمكان السيطرة عليه بسهولة من خلال النموذج الذي يتم بناؤه، ثم جاءت عقارات الدولة والتخطيط العمراني لتسيير على نفس الخطى. هذه السياسات هي التي شجعت على انتشار البناء العشوائي والبسط الواسع على الأراضي، ليس فقط من قبل المحتاجين لحل مشاكلهم السكنية بل ومن قبل مختلف النافذين والمتنفذين.

كان من الممكن مجابهة المشكلة والتخلص منها في البداية. لكن أصبحت المسألة غير قابلة للحل الآن. الحل ممكن، لكنه سيكون صعباً ومكلفاً ويحتاج إلى خطوات شجاعة وإرادة للقيام بإجراءات صعبة ومؤلمة بكل تأكيد. هذا الحل سيتطلب أولاً الاعتراف بالأخطاء في تقدير الأمور والنتائج، إلى جانب القيام بإعادة تخطيط كافة المناطق التي طالها العشوائي وإاحتها أمام ساكنيها، إضافة إلى القيام بعمليات هدم جزئي أو كلي للبناء القائم، مع التكفل بتقديم تعويضات عادلة للمتضررين تمكنهم من إعادة بناء منازلهم وفقاً للمخططات العامة. فهل نمتلك الشجاعة للقيام بذلك؟